A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/529
21 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، حاولت حكومة ذلك البلد استخدام الحجة القائلة بأن المسألة هي مجرد أمر ثنائي بين دولتين، وأن سياسة الحصار ترمي الى الحد من تدفق العملات القابلة للتحويل الى كوبا إذ يمكن أن تستخدمها الحكومة الكوبية لدعم حركات التمرد في بلدان أخرى وارتكاب أعمال القمع بحق شعبها هي.

وأتشرف بأن أرفق لكم مذكرة يتجلى فيها، بأمثلة شتى، بطلان الذريعة التي لجأت اليها الولايات المتحدة الأمريكية (انظر المرفق). إن قراءة العناصر الوقائعية الواردة في الوثيقة تدل بوضوح على أن سياسة الحصار تلحق، في الواقع، ضررا مباشرا بالسكان الكوبيين، وتضر بالعلاقات الاقتصادية بين كوبا وغيرها من البلدان، وتعرقل الممارسات التجارية والملاحية الدولية، مما ينطوي بوضوح على تجاوز الولاية الاقليمية.

وتشكل الأمثلة المقدمة عينة ايضاحية من الحالات التي وقعت منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٩/٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وهناك أمثلة أخرى تتضمن بلدانا من جميع المناطق الجغرافية، ولكن نظرا لتوخي الكتمان الواجب لم يحن الوقت للكشف عن هويتها. فليس في نيتنا أن نقدم لمنفذي هذه السياسة معلومات من شأنها أن تلحق مزيدا من الضرر بمصالح كوبا أو غيرها من البلدان.

وأغدو ممتنا إذا تكرمتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) فرناندو ريميريس دي استينوس
الممثل الدائم

281093 261093 261093 93-57466

مرفق

الآثار الناجمة عن قانون توريسيلي

يحظر قانون توريسيلي على الشركات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية القائمة في بلدان ثالثة الاتجار مع كوبا.

ووفقا للتقارير الصادرة عن وزارة المالية الأمريكية ذاتها، في نيسان/ابريل ١٩٩٠، وتموز/يوليه ١٩٩١ و ١٩٩٢، على التوالي، يتألف الجزء الأكبر من تعامل هذه الشركات التابعة مع كوبا من مواد غذائية لها ضرورة أساسية، مثل زيت عباد الشمس، والقمح، والأرز، ومنتجات الصويا والذرة وغيرها.

وقد تأثر التعامل مع شركات قائمة في عدد كبير من البلدان، بما فيها المانيا، وانتيغوا، والأرجنتين، وكندا، والصين، واسبانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة، والسويد، وسويسرا، وترينيداد وتوباغو، وفنزويلا. (انظر أمثلة محددة).

إن الحظر المفروض على حرية الملاحة بالنسبة للسفن التجارية التي تعمل في التجارة مع كوبا أسفر عن صعوبات خطيرة بالنسبة للتعامل التجاري مع بلدان ثالثة.

وفيما يلي الآثار الرئيسية لتنفيذ هذه التدابير بالنسبة لنقل المنتجات من كوبا واليها:

- زيادة أجور الشحن، وارتفاع سعر الواردات وانخفاض هامش حصائل الصادرات؛

- نقص المنتجات بسبب التأخيرات الحاصلة، مما ينطوي على انخفاض امدادات السكان وانقطاع الانتاج البالغ الأولوية؛

- تجميد الموارد المالية؛

- زيادة تكاليف التخزين في الأماكن التي تأتي منها المنتجات المتعاقد عليها؛

- إعادة التعاقد، بأسعار مجحفة، على منتجات سبق التعاقد عليها، لسد النقص الناجم عن التأخيرات.

وهذا الحظر يلحق أضرارا أكبر بكوبا، إذ أنه نظرا لإعادة التشكيل المفاجئة التي تعرضت لها التجارة الخارجية الكوبية نتيجة لانهيار علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي السابق، فقد غدا أسطولها الوطني غير كاف وازداد اعتمادها على استئجار السفن الأجنبية ازديادا كبيرا.

إن الآثار المسجلة في عمليات التجارة الخارجية الكوبية تتمثل أساسا في المشتريات من المواد الغذائية، والوقود، وشتى المواد الأولية اللازمة للصناعة.

وهي تشمل منتجات مثل:

- الدهن لانتاج الصابون، وهو يشكل أحد السلع الناقصة التي لها ضرورة أساسية؛

- الكرتون الأبيض المكسو بالكروم لتقوية كرتون "الكرافت" من أجل تعبئة الحمضيات وغيرها من منتجات التصدير؛

- أمعاء لحشوها على شكل نقانق؛

- صفائح الالومنيوم من أجل صناعة الأغذية؛

- مبيد الآفة الزراعية المسمى "سنكور"، وهو أساسي لزراعة البطاطا؛

- مفاعلات كيميائية.

كما تأثرت الصادرات من المنتجات مثل السكر، وهو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي.

وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣، اضطرت كوبا الى دفع مبلغ يقدر بـ ٨٧٦ ٣٢٩ ١ دولار أمريكي كزيادة على أجور الشحن السائدة في السوق، وذلك فقط لاستيراد الحبوب، والدقيق، والزيت النباتي الخام.

وفي عام ١٩٩٢، انفقت كوبا على شراء الحليب، والدجاج والحبوب، وهي ثلاثة منتجات أساسية لتغذية السكان، ما يزيد بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي على ما كان سينفقه أي بلد آخر على نفس الحجم من الواردات، نظرا للأسعار التي اضطرت الى دفعها.

أمثلة محددة على الآثار الناجمة بالنسبة للشركات التابعة

١ - البلد : سويسرا
الشركة: Fluka Chemical Co. Ltd.
المنتوج: مفاعلات كيميائية ومنتجات أخرى

تلزم لمختبرات علم الاحياء الاشعاعي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ انهت هذه الشركة الى الجانب الكوبي أنه بالرغم من أنها علمت أن قانون توريسيلي لن تكون له آثار رجعية على العقود المبرمة قبل ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، فإن وزارة المالية لم ترد على مطالباتها. ولذلك لم تستطع تلك الشركة الوفاء بالالتزامات المعقودة مع كوبا.

٢ - البلد: ترينيداد وتوباغو
الشركة: Fertrin (شركة أسمدة ترينيداد وتوباغو المحدودة)
المنتوج: النشادر

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ردت الشركة بأنه محظور عليها بيع المنتوج لكوبا نظرا لأنها مملوكة جزئيا لشركة أمريكية.

٣ - البلد: المملكة المتحدة
الشركة: Railpower Limited
المنتوج: محركات ديزل للقاطرات من أجل صناعة السكر

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، سحبت الشركة عرضها، مدعية أن ثمة أسبابا لا قبل لها بها تتصل بصدور قانون توريسيلي.

٤ - البلد: المملكة المتحدة
الشركة: Albriw G.
المنتوج: بيروفسفات الصوديوم

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أنهت هذه الشركة رسميا الى الجانب الكوبي أنه لم يعد من الممكن الاتجار مع كوبا لأنها لا تستطيع الحصول على تراخيص جديدة للتصدير لكونها شركة تابعة أمريكية فأصبح محظورا عليها الاتجار مع كوبا.

٥ - البلد: كندا

الشركة : H.J. Heinz Company of Canada Ltd.

المنتوج: أغذية محفوظة للأطفال

في نيسان/ابريل ١٩٩٣، ردت شركة "هاينز" بالنفي على طلب مقدم من كوبا، مدعية أن السياسة المتعلقة بكوبا تخضع للأنظمة التي تحكم مراقبة الأصول الكوبية في الولايات المتحدة، والتي تحظر على الشركات التابعة الأمريكية بيع المنتجات لكوبا.

٦ - البلد: المانيا

الشركة: Bayer A.G.

المنتوج: سنكور (مبيد الآفة الزراعية، وهو أساسي لزراعة البطاطا)

في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، ردت الشركة بالنفي على طلب شراء المنتوج نظرا للتشريع الساري في الولايات المتحدة والذي يحظر بيع منتجات من منشأ أمريكي أو مكونة من عناصر من ذلك المنشأ. واضافت الشركة أنها طلبت ترخيصا استثنائيا للتصدير من أجل إبرام العقد، ولم يحالفها الحظ.

٧ - البلد: كندا

الشركة: Eli Lilly Canada Inc.

المنتوج: الانسولين ومنتجات صيدلانية أخرى

في نيسان/ابريل ١٩٩٣، أكد المسؤولون التنفيذيون لهذه الشركة أنه نتيجة لقوانين الولايات المتحدة، وعلى وجه التحديد قانون توريسيلي، يحظر عليهم بيع منتجاتهم لكوبا.

وأوضحوا أنه بالرغم من أن صادراتهم تشتمل على أدوية موجهة الى الأمراض الشائعة مثل الاضطرابات الوعائية والرئوية، والأمراض السرطانية، الخ، يحظر عليهم الاتجار مع كوبا نظرا لأن شركتهم تابعة كشركة أم من الولايات المتحدة (Eli Lilly Co.، المنتجة الرئيسية للانسولين في العالم).

ولهذا السبب، لا تستطيع كوبا شراء الانسولين إلا من شركة في أوروبا، مما سيرفع سعر هذا المنتوج الى حد بعيد.

لدى كوبا ١٦,٥ من المصابين بمرض السكر لكل ١ ٠٠٠ نسمة، وكثير منهم يعتمدون على الانسولين.

٨ - البلد: كندا

الشركة: Agencias Turoperadoras

في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قررت الشركة الأمريكية CORVIA، التي كانت الشركات الكندية تستخدم قواعد بياناتها حتى الآن في نظام الحجز المحوسب للسياحة، رفض اتاحة تلك الخدمات، مدعية أن اتاحتها تخالف قوانين الولايات المتحدة التي تحظر على الشركات الأمريكية القيام بأعمال تجارية تشترك فيها كوبا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد حمل قرار شركة CORVIA الشركات الكندية المماثلة لها على الانضمام إلى الحصار المفروض على كوبا، ولو أن ذلك لم يكن في نيتها أو مصلحتها.

٩ - البلد: اسبانيا

الشركة: Lincoln KD S.A.

المنتوج: منتجات لحام المصابيح الكهربائية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ذكرت الشركة أنه يستحيل عليها توفير مواد متوجهة إلى كوبا نظرا لقوانين الحظر التي تمنع الشركات التابعة في بلدان ثالثة من الاتجار مع كوبا.

١٠ - البلد: فنزويلا

الشركة: Productos Industriales Venezolanos S.A.

المنتوج: صفائح الألومنيوم اللازمة لصناعة الأغذية.

أبلغت الشركة أنه يستحيل عليها مواصلة توريد منتجاتها إلى كوبا لتفادي الجزاءات المحتملة، لأنها تصدر ٧٠ في المائة من منتجاتها إلى الولايات المتحدة.

١١ - البلد: سويسرا

الشركة: Teepac, Inc.

المنتوج: أمعاء لحشوها على شكل نقانق.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أبلغت الشركة أنها لا تستطيع تلبية الطلب المقدم من كوبا لأن القانون يحظر عليها الاتجار مع كوبا لكونها شركة تابعة لشركة أم في الولايات المتحدة.

١٢ - البلد: السويد
الشركة: Fyskeby
المنتوج: كرتون أبيض لتقوية كرتون الكرافت.

ردت الشركة بأنها لا تستطيع توريد المنتوج إلى كوبا لأنها أصبحت ملكا لشركة أمريكية عبر وطنية ترفض توريد المنتوج.

١٣ - البلد: المملكة المتحدة
الشركة: Engelhard Ltd.
المنتوج: الحفاز FCC

في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣، أبلغت الشركة الجانب الكوبي أنه نظرا للتشريع الساري في الولايات المتحدة، ونظرا لكونها شركة تابعة أمريكية، لا تستطيع تقديم المنتوج.

١٤ - البلد: المكسيك
الشركة: Linde de México
المنتوج: Gas helio

أبلغت الشركة أنها لا تستطيع توريد المنتوج نظرا لقانون توريسيللي.

أمثلة محددة على نقل السلع

١ - البلد: كندا
المنتوج: ١٥٠ ٠٠٠ طن متري من السكر.

كان على شركة التصدير الكوبية أن تستأجر سفنا مع دفع زيادة قدرها ٨,٠٢ دولار كندي للطن المتري الواحد، فأسفرت أجور الشحن المدفوعة لأصحاب السفن الأجنبية عن خسارة صافية قدرها ٣٣٤ ٩٦٥ دولارا في هذه العملية وحدها.

٢ - البلد: الأرجنتين
المنتوج: ٥٠٠ ٩ طن متري من دقيق الصويا.

تم التعاقد على شحن المنتوج منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ لوجود حاجة ماسة للغاية إليه. ونظرا للصعوبات في استئجار السفينة التي كان من المقرر أن تنقل البضائع، لم يتم الاستيراد حتى شباط/فبراير ١٩٩٣.

٣ - البلد: الأرجنتين
المنتوج: ٠٠٠ ١٥ طن متري من دقيق الصويا.

تم التعاقد على تسليم البضائع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وحصل تأخير حتى آذار/مارس ١٩٩٣ لأنه لم تتوفر سفن لنقلها في الموعد المحدد.

ونتيجة لعدم تسلم هاتين الشحنتين من دقيق الصويا الوارد ذكرهما في البندين ٢ و ٣ أعلاه، كان من الضروري:

- التعاقد على وجه الاستعجال بشأن شحنة مقدارها ٨٠٠ ١١ طن متري في أوروبا، بسعر أعلى (من سعر الصويا من الأرجنتين بمبلغ ٥٠ دولارا أمريكيا للطن المتري)، ونقلها إلى كوبا بسفينة مخصصة لنقل الحبوب في هذه المنطقة؛

- التعاقد على ٠٠٠ ٤ طن متري من هذا المنتوج في سوق أخرى بسعر أعلى من السعر الأرجنتيني بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي للطن المتري الواحد.

وقد تجلى أثر هذه العمليات في:

- نقص في المنتوج أدى إلى تخفيض تزويد السكان بالبيض نظرا للافتقار إلى العلف.

- زيادة في تكاليف التخزين في الأرجنتين بشأن البضائع المتعاقد على تسليمها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

- ارتفاع أسعار المنتوج في أسواق أوروبا وأمريكا الوسطى، بالنسبة لأسعار الأرجنتين.

- إساءة استئجار السفينة المستخدمة لنقل دقيق الصويا من أوروبا.

٤ - البلد: الصين
المنتوج: ٠٠٠ ٢٠ طن متري من اللوبياء.

نظرا للقيود المفروضة على نقل البضائع إلى كوبا، لم يتيسر استئجار سفينة وتحقيق الاستيراد إلا بعد التعاقد على المنتوج بستة أشهر.

٥ - البلد: نيوزيلندا
المنتوج: ٥٠٠ ١ طن متري من مسحوق الحليب.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ كان من المقرر شحن المنتوج. بيد أنه تم إلغاء العقد لأن شركة النقل رفضت إرسال سفينة إلى كوبا، مما أسفر عن إعادة التعاقد على المنتوج في أوروبا بسعر أعلى، وتم الشحن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، مع دفع أجرة الشحن قبل وصول البضائع إلى كوبا.

٦ - البلد: فرنسا
المنتوج: ٠٠٠ ٢٥ طن متري من القمح.

أبلغت الشركة المتعاقد معها، Souflet، أنه تعذر عليها إيجاد سفن في السوق مستعدة للقيام بالرحلة إلى كوبا، مما أسفر عن التأخير مدة شهرين للقيام بالعملية.

٧ - البلد: إيطاليا
المنتوج: ٠٠٠ ٩ طن متري من زيت الصويا.

تأخرت الشحنة لأن الشاحن لم يستطع إيجاد سفينة صهريجية مستعدة للإبحار إلى كوبا. فلم تتم العملية إلا بعد الموعد المحدد بشهرين، ونظرا للشروط التي فرضها صاحب السفينة للقيام بالرحلة إلى كوبا، طلبت الشركة المتعاقد معها زيادة في أجرة الشحن المتفق عليها أصلا في العقد.

كما ووجهت صعوبات مماثلة في شحن ٠٠٠ ٨ طن متري من دقيق القمح و ٠٠٠ ٣٠ طن متري من القمح القاسي، فتأخرت الشحنة ثلاثة أشهر.

٨ - البلد: الأرجنتين
المنتوج: ٥٠٠ ١ طن متري من الدهن السائب لإنتاج الصابون.

أسفر عدم توفر سفينة صهريجية لنقل المنتوج إلى كوبا عن تأخر الاستيراد مدة تزيد على ثلاثة أشهر. وكان لهذا أثر خطير على إنتاج الصابون من أجل الاستهلاك الداخلي للسكان.

٩ - البلد: الصين

المنتوج: ٦٨٠ ١٦ طن متري من الأرز.

رفض أصحاب السفينة Trade Master، التي استأجرتها الشركة الصينية المتعاقد معها، أن يتوجهوا خلال الرحلة إلى موانئ كوبية استنادا إلى الحظر المفروض بموجب قانون توريسيللي، مما أسفر عن تأخر وصول المنتوج إلى كوبا وزيادة كبيرة في أجرة الشحن، مع دفع مبلغ للتأخير في التفريغ.

١٠ - البلد: أنتيغوا

المنتوج: ٠٠٠ ١٥ طن متري من بنزين المحركات.

ازدادت أجرة شحن هذه البضائع، التي تم التعاقد عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بنسبة ٤٣ في المائة، نظرا لعدم توفر سفينة لنقلها.

١١ - البلد: كندا

المنتوج: ٩٦٠ ٣ طنا متريا من كرتون الكرافت الطبيعي.

أدرج المكتب المحلي للشركة الملاحية المتعاقد معها في تعريفة أجور الشحن مبلغا تقديريا لغرامة تبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار أمريكي تعين على الشركة دفعها لكي تستطيع دخول موانئ الولايات المتحدة في تاريخ لاحق لقيامها بعملية في ميناء كوبي.

- - - - -